الخليج

سياسة, العالم

21 سبتمبر 2021 20:32 مساء

ارتفاع حالات الاعتقال والعنف بسبب منشورات على الإنترنت في العالم

باريس ـ أ.ف.ب

بلغ عدد الدول التي تعرض فيها متصفحو الإنترنت للاعتقال والعنف بسبب منشوراتهم، رقماً قياسياً بين حزيران/ يونيو 2020 وأيار/ مايو 2021، بحسب تقرير نُشر، الثلاثاء.

وإذا شكل قطع الإنترنت في ميانمار وبيلاروسيا أبرز النقاط في الفترة المشار إليها، فإن الحقوق الرقمية تراجعت على المستوى العالمي للعام الحادي عشر على التوالي، وفق ما أشارت منظمة «فريدوم هاوس» الأمريكية غير الحكومية. ويقيِّم التقرير مستوى حرية الإنترنت في مختلف البلدان، بالنظر خاصة إلى القيود المفروضة للوصول إلى الشبكة أو وجود «متصيدين» مؤيدين للحكومة يسعون للتلاعب بالمحادثات عبر الإنترنت.

أشار التقرير إلى أنه «هذا العام، تعرض متصفحو الإنترنت إلى اعتداءات جسدية انتقاماً لأنشطتهم على الإنترنت في 41 دولة، لافتاً إلى أنها الأعلى منذ بداية استخدام الشبكة».

وذكر، مثالاً على ذلك، دخول طالب بنجلاديشي المستشفى بعد تعرضه للضرب للاشتباه في «أنشطة مناهضة للحكومة» على شبكات التواصل الاجتماعي إلى جانب مقتل صحفي مكسيكي لنشره مقطع فيديو على موقع «فيسبوك» يتهم فيه عصابة بالقتل. وأضاف معدو التقرير أنه في 56 من أصل 70 دولة خضعت للدراسة، تم اعتقال أو إدانة المواطنين بسبب أنشطتهم الرقمية، أي بمعدل قياسي بلغ 80%.

وتعرض المجلس العسكري، الذي استولى على السلطة في ميانمار في شباط/ فبراير، لانتقادات شديدة بسبب قطع الإنترنت وحظر وسائل التواصل الاجتماعي وإجبار شركات التكنولوجيا على تسليم البيانات الشخصية. كما لوحظ قطع الإنترنت قبل الاقتراع في أوغندا في كانون الثاني/ يناير وبعد الانتخابات الرئاسية المثيرة للجدل في بيلاروسيا في آب/ أغسطس 2020. وبلغ العشرين عدد الدول التي منعت وصول مواطنيها إلى الإنترنت في عام واحد.

ولكن تصدرت قائمة الدول الراعية لحرية الإنترنت آيسلندا تليها إستونيا وكوستاريكا، وهي الدولة الأولى التي جعلت من الوصول إلى الإنترنت حقاً أساسياً.

في المقابل، تعد الصين الدولة الأقل احتراماً للحريات الرقمية.

على الصعيد العالمي، يتهم معدو التقرير بعض الحكومات باستخدام قوانين تنظيم عمل شركات التكنولوجيا؛ لتبرير الإجراءات القمعية.

ويقوم مشرعون عدة بصياغة قوانين لمكافحة الاحتكار تهدف إلى تنظيم أنشطة عمالقة شركات التكنولوجيا مثل «جوجل» و«أبل» و«فيسبوك»، ويرى معدو التقرير أن هذا الجهد مبرر. إلا أنهم ينتقدون دولاً مثل الهند وتركيا لسنها قوانين تجبر الشبكات الاجتماعية على إزالة أي محتوى يُعد مسيئاً أو من المحتمل أن ينتهك النظام العام، من دون وضع تعريف واضح لذلك.

"حقوق النشر محفوظة "لصحيفة الخليج .2024 ©